جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التعليل بالحكمة عند النحويين

إعداد

هاني محمد عبد الرازق القزاز
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

التعليل بالحكمة عند النحويين.

هاني محمد عبد الرازق القزاز

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: hanyalkazaz.2033@azhar.edu.eg

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن الظواهر اللغويّة تحمل إشارات ودلالات على حكمة العربيّ، والغرض في كلّ ذلك، إيجاد العلاقة التي تجمع بين الظواهر اللغويّة والنحويّة بما فيها من دلالات مباشرة وغير مباشرة وبين تركيبة البنية العقليّة عند العربيّ للإبانة عن وجه الحكمة فيها، ويتساءل هذا البحث عن حكمة اللغة، وملامح مفهوم هذه الحكمة وهل هي مكتسبة من حكمة الواضع، وهل كانت فكرة الحكمة حاضرة في الدراسات الأصولية الفقهية والنحوية، كما يتساءل عن حكمة النحويين في وضع القواعد النحوية، وهل التعليل بالحكمة كان حاضراً أثناء وضع القواعد النحوية؟ وما علاقة التعليل بالحكمة بالتأويل النحوي، وما حجية التعليل بالحكمة، هل هي وجوبية أو استحسانية؟ وما مظاهر التعليل بالحكمة؟، وهل في لغة العرب ما يتناقض مع فكرة التعليل بالحكمة، وكيف يفسر الضعيف والشاذ والنادر، وما يخالف القياس العقلي مما يرد في اللغة؟ فهل يتعارض هذا مع مفهوم حكمة اللغة؟ وكيف وظف النحويون هذه الفكرة في قواعد التوجيه النحوي، وتفسير ما شذ عن وضع اللغة الحكيم؟ وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، وقد عالجت هذه الأوراق هذه المباحث: تمهيد عن: العلة والتعليل، حديث عن: مظاهر الحكمة في لغة العرب، وحكمة النحويين في تعليل الحكم النحوي، وقواعد التوجيه المعللة بالحكمة، وما جهلت علته، وختم بالحديث عن نواقض الحكمة، ثم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: النحو، العلة، قواعد التوجيه، الاعتباط، نواقض الحكمة.

Reasoning by wisdom according to grammarians.

Hani Muhammad Abdel Razzaq Al-Qazzaz
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Mansoura, Al-Azhar University, Egypt.
Email: hanyalkazaz.2033@azhar.edu.eg

Abstract:
This study aims to show that linguistic phenomena carry signs and indications of the wisdom of the Arab, and the purpose in all of this is to find the relationship that combines linguistic and grammatical phenomena, including their direct and indirect connotations, and the composition of the mental structure of the Arab in order to reveal the aspect of wisdom in them. This research asks about the wisdom of language, the features of the concept of this wisdom, and whether it is acquired from the wisdom of the compiler, and was the idea of wisdom present in fundamentalist studies of jurisprudence and grammar? It also wonders about the wisdom of grammarians in setting grammatical rules, and was reasoning through wisdom present during the setting of grammatical rules? What is the relationship between reasoning and wisdom and grammatical interpretation, and what is the validity of reasoning with wisdom? Is it obligatory or desirable? What are the manifestations of reasoning through wisdom? Is there anything in the Arabic language that contradicts the idea of reasoning through wisdom? How is the weak, abnormal, and rare explained, and what contradicts rational analogy that appears in the language? Does this conflict with the concept of the wisdom of language? How did grammarians employ this idea in the rules of grammatical guidance and the interpretation of anything that deviates from the wise state of the language? In this research, I followed the descriptive approach, and these papers dealt with these topics: an introduction to: cause and reasoning, a talk about: manifestations of wisdom in the Arabic language, the wisdom of grammarians in explaining grammatical rulings, the rules of guidance that are explained by wisdom, and what the reason for which is unknown, and he concluded by talking about its nullifiers. Wisdom, then search results.

Keywords: Grammar, Reason, Rules of guidance, Arbitrariness, Contradictions of wisdom.

المقدمة

للغة العرب فِكَر وأسرار ، تبوح بها لذوي الأبصار، وهناك حكمة خلف الكلمة ،فوراء كل أصل من أصول هذا اللسان الشريف معنى منيف؛ وكما قيل: "إذا كانت حكمة الرومان في عقولهم، وحكمة الهنود في خيالهم، وحكمة الإغريق في روحهم، فإن حكمة العرب في لغتهم"[(١)] .

وهذا البحث يهدف إلى الكشف عن حكمة العرب في كلامها ، وتبرير منطقها بما ينفي عنها العبث .

ولا شك أن الحكمة في المنطق تنبئ عن حكمة في العقل ؛ لأن اللسان ما هو إلا ترجمان عما يدور في الجنان.

ولهذا فإن من أهداف التأليف النحوي الكشف عن حكمة العرب في كلامها، والبحث عن(سر العربية) أو (أسرار العربية) و (أسرار النحو) و(إظهار الأسرار) .

مبيناً(المقاصد النحوية) و(توضيح المقاصد) على أن تكون تلك (المقاصد الشافية) (كافية) أو (شافية) أو (كافية شافية).

والبحث عن حكمة العرب شغلت النحويين منذ البدايات الأولى لوضع القواعد،ويظهر هذا بجلاء عند الخليل الفراهيدي الذي صرح وهو يبحث عن وجه الحكمة في كلام العرب بأن فعله فعل الحكماء ، فالعرب أمة حكيمة،وقد حاول أن يستخرج وجه الحكمة من كلامها،فمثله مثل رجل حكيم وجد بنياناً مكتمل الأركان فأخذ يعلل لسر جمال كل موضع فيه، وجائز أن يكون الحكيم الباني

(١)النحو العربي، للمستشرقة الفرنسية، جوليا كريستيفا،ترجمة: بسام بركة، ، مجلة الفكر العربي المعاصر،مركز الإنماء القومي العدد: ع ٢٥،ص:١٣٩ سنة : ١٩٨٣ .م

للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة [١].

وبعدها نجد سيبويه يجمل في عبارة جامعة حكمة العرب في كلامها ،بقوله:" وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهًا" [٢].

وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن الظواهر اللغويّة تحمل إشارات ودلالات على حكمة العربيّ. والغرض في كلّ ذلك، إيجاد العلاقة التي تجمع بين الظواهر اللغويّة والنحويّة بما فيها من دلالات مباشرة وغير مباشرة وبين تركيبة البنية العقليّة عند العربيّ للإبانة عن وجه الحكمة فيها.

ولا شكّ أن تعقّب هذه الإشارات والدلالات يفضي إلى الكشف عن البنية العقليّة عند العرب، تلك البنية التي تبدّت في ظواهر لغويّة ونحويّة يمكن نسبتُها إلى الحكمة.

أما التعليل فهو جزء عقلي من القياس ،فالعلّة تسوغ الظواهر اللغويّة وبها يتبيّن أن تلك الظواهر مردّها إلى الحكمة ولم تنشأ مصادفةً أو اعتباطًا .

أسئلة البحث

ما المقصود من التعليل بالحكمة ؟ وما حجية هذه العلة ؟ وما مظاهر التعليل بالحكمة ؟، وهل في لغة العرب ما يتناقض مع فكرة التعليل بالحكمة، وكيف وظف النحويون هذه الفكرة في قواعد التوجيه النحوي؟

(١) انظر:الإيضاح في علل النحو (ص: ٦٥، ٦٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢).

هدف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة .

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي

الدراسات السابقة

لا أعلم أن هناك بحثاُ أو دراسة نحوية خصت التعليل بالحكمة بالتناول، مع كثرة ما كتب عن التعليل بأنواعه وأقسامه المختلفة،لكن التعليل بالحكمة مبحث شائع عند الأصوليين من الفقهاء.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة

المقدمة ،وفيها الحديث عن أسئلة البحث وهدفه ومنهجه وخطته.

التمهيد: وجاء بعنوان : العلة والتعليل

المبحث الأول: مظاهر الحكمة في لغة العرب

المبحث الثاني:حكمة النحويين في تعليل الحكم النحوي

المبحث الثالث :قواعد التوجيه المعللة بالحكمة

المبحث الرابع: الاعتباط

المبحث الخامس:نواقض الحكمة

الخاتمة وفيها خلاصة البحث وأهم نتائجه

الباحث

التمهيد

العلة والتعليل

يعد التعليل ظاهرة مصاحبة لفكرة(العلم)،فحتى تكتسب الظاهرة صفة(العلمية) فلابد أن تكون معللة، ويمكن قياسها والقياس عليها.

وهوعملية عقلية تهدف إلى بيان السبب ووجه الحكمة،وترتبط بعملية القياس ،ولها أثر في الحكم النحوي،حتى أن المبرد(ت ٢٨٥ هـ) ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعدون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه [١].

ومن البدهي أن تكون العلة – كما يقول الشاطبي– جارية في أفرادها معملة فيما وجدت فيه، وإلا فليست بعلة سواء أزعمت أن علل النحو عقلية أو وضعية[٢] .

والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً،فـ"حيث وجدت العلة وجد معلولها ،فإذا عدمت عدم وروجع الأصل" [٣].

والأولى أن تكون العلة عامة في معلولاتها ما وجد ذلك [٤] .

وللعلل أنواع كثيرة، والذي يعنينا منها هنا ثلاثة أنواع،ذكرها الرماني[٥] ،وهي:

١– الْعلَّة الصَّحِيحَة هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي الحكم الْجَارِي فِي النَّظَائِر مِمَّا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحِكْمَة.

٢– الْعلَّة الْفَاسِدَة هِيَ الَّتِي بِخِلَاف هَذِه الصّفة.

---

(١)ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص٣١٩.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٩/ ١٢٠).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٣١٣).

(٤) انظر:المرجع السابق (١/ ٨٠).

(٥) انظر: رسالة الحدود (ص: ٨٤، ٨٥).

٣- العلة الحكمية ،ويعرفها الرماني بأنها" هِيَ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْحِكْمَة ،نَحْو جعل الرّفْع للْفَاعِل ؛لِأَنَّهُ أول للْأولِ وَذَلِكَ تشاكل حسن، وَلِأَنَّهُ أَحَق بالحركة القوية ؛لِأَنَّهَا ترى بِضَم الشفتين من غير صَوت ،وَيُمكن أَن يعْتَمد بهَا فَتسمع والمضاف إِلَيْهِ أَحَق بالحركة الثَّقِيلَة من الْمَفْعُول ؛لِأَنَّهُ وَاحِد والمفعولات كَثِيرَة.

التعليل بالحكمة

"الحكمة علم""كما يقول التهانوي[١].

وهي: إصابة الحق بالعلم والعقل، فالحكمة من الله تعالى:معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام، ومن الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات.[٢].

وقد لخص الشاطبي فكرة التعليل في أن "الحكمة هي العلة [٣]، ونجده يعرف العلة بأنها: الحِكَم والمصالح، وهذا مطَّرد عنده في شرحه للمسائل التي عالجها [٤].

وفي كتابه "الاعتصام": تعرَّض لمصطلح الحكمة بمعناها الواسع، فيراه أنه يفيد "وضع المبادئ على وَفْق الغايات" [٥].

ويناسب هذا ما ذهب إليه الدكتور مازن المبارك عندما عرف العلة بأنها : الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم" [٦].

ويعد التعليل بالحكمة وجهاً قوياً من أوجه التعليل العقلي،وهو أحد أدوات الترجيح في المسائل الخلافية،وقد ينفرد وقد ينضم إلى علة السماع،بل إنه قد

(١) موسوعة كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ٤٩)"

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٢٤٩)،وراجع: شرح أبيات مغني اللبيب (٣٤٣/٦).

(٣) الموافقات، (١ / ٢٥١).

(٤) نفسه، ج ١ ص١٨٧، وج ٢ ص ٢٩٩.

(٥) الاعتصام، ج ٢ ص ٨٣٦.

(٦) النحو العربي ،العلة النحوية، مازن المبارك،(ص : ٩٠).

يكون في مواجهة السماع،ولذا نجد أن الوجهة فيه تختلف بين معتمد له وحده أو معتمد له بشرط موافقة السماع،ومن ذلك الخلاف بين النحويين في أسبقية الوجود من الأسماء والأفعال والحروف،فبعض النحويين يذهب " إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان، كما أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب أن يبدءوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركبها، واستقلالها بأنفسها نحو: إن زيدًا أخوك، وليت عمرًا عندك، وبحسبك أن تكون كذا"(١).

ومن ذلك أيضًا الخلاف الواقع بينهم في حقيقة وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض،فالكوفيون يجيزونه،وأكثر البصريين ينكرونه،واحتج ابن درستويه للمانعين بأن تناوب الحروف المواقع يتنافى مع الحكمة ،يقول: ومن مذهبه ومذاهب كثير من أهل اللغة، أن حروف الجر تتعاقب، فيقع كل واحد منها مكان الآخر، بمعنى واحد. وهذا إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه

العقل والقياس. وكل من كان على غير مذهبهم من أهل التحصيل والمعرفة، ينكرون ذلك"(٢) .

حجية التعليل بالحكمة

يعد التعليل أحد لوازم القياس ،والقياس في الفكر النحوي قائم على السماع،فإذا تعارض القياس والسماع قدم السماع،وطرح القياس ،وهذا يعني

(١) الخصائص (٢/ ٣٥).

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ١٦٨).

بالتبعية أن التعليل العقلي إذا تعارض مع السماع النقلي طرح هو الآخر ،وهو أمر من المسلمات عند النحويين ،يقول سيبويه :" ولو أن هذا القياسَ لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه "[١] ،ويقول الفارسي:" "وجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع " [٢] ،ولا يختلف ابن جني عن شيخه الفارسي في تقديم السماع عند تعارضه مع القياس،فهو القائل:" "وذلك لقوّة السماع، وغلبته للقياس [٣] وإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع" [٤] .

فظهر بهذا أن التعليل بالحكمة إنما هو على سبيل الاسترشاد ، يقول الزجاجي:" إنّ علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ،وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق"[٥] .

وقد عرض الرضي لهذا الأمر،فقال: " اعلم أولاً أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم. والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة " [٦] .

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠).

(٢) المسائل الحلبيات (ص: ٢٢٦).

(٣) انظر :الخصائص (١/ ١١٩ ، ١٢٦)، و(٢/ ٤٨).

(٤)المنصف لابن جني، (١/ ٢٧٩).

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٠١).

ويعد الشاطبي أكثر الأصوليين الذين أكدوا على هذا الأمر في مواطن كثيرة من المقاصد الشافية،ومن هذا قوله عن التعليل إنه : "من قبيل الزائد على الضروري" [١].

وهو" تعليل بعد السماع"[٢]،و "من وراء السماع"[٣]،وكل من التعليل و "القياس آتٍ من وراء السماع" وكل ذلك على سبيل " التأنيس بالتعليل"[٤].

حجية التعليل بالحكمة بين الأصوليين والنحويين

الأصوليون متفقون – في جمهورهم – على أن الأوامر والنواهي مشروعة لحِكم، وهي الباعث على تشريعها، وأن الأصل في كل حكم أن يدور مع حكمته التي تُعدُّ الهدف المقصود،يقول العز بن عبد السلام :" أحكام الإله كلها مضبوطة بالحِكَم، محالة على الأسباب والشرائط التي شرعها، كما أن تدبيره وتصرُّفَه في خلقِه مشروط بالحِكَم المبينة المخلوقة، مع كونه الفاعلَ للأسباب والمسببات"[٥].

وقد دلَّهم الاستقراء على أن الحكمة:

- قد تكون في بعض المواضع أمرًا خفيًّا لا يمكن التحقُّق من وجوده.
- قد تكون في مواضع أخرى أمرًا تقديريًّا لا ينضبط بنفسه ولا ينضبط بناء الحكم عليه، فلا يمكن الجزم بتقرير إيقاعه على المحل، أو عدم إيقاعه عليه.

(١) المقاصد الشافية (١/ ٤٣٣).
(٢) المرجع السابق (٥/ ٦٢٨).
(٣) المرجع السابق (٧/ ٤٨٠).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٥٥٦).
(٥) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، العز بن عبد السلام(٢/ ١٥٣).

فالعلة باعتبارها الوصف الظاهر المنضبط الذي بُنِيَ الحُكم عليه، كان من شأن ربط الحكم بها أن يحقق حكمة تشريعية، وهاته القيود كما هو ظاهر بأن الحكمة هي التي أضحت تدل على المصلحة. (١)

لذلك نجد بعض الأصوليين قد أضاف قيدًا في تعريفه للعلة، حتى تساير مفهوم الحكمة، وهو أن تؤدي، أي: العلة، إلى تحقيق حكمة النص، فقال" :العلة ما أضاف إليه الشرع الحكم وأناط به (...)، وكان الشأن في إناطته أن يحقق حكمة التشريع"(٢). وقال بعض المتأخرين" :العلة هي الوصف الظاهر المنضبط الذي تتحقق فيه الحكمة في أكثر الأحوال، لا في كل الأحوال" (٣).

وقد اختلف الأصوليون في جواز التعليل بنفس الحكمة، أي: بالمصالح والمفاسد ذاتها مجردة على ضابط لها، كتعليل القصر في السفر بالمشقة، وتعليل تحريم الزنا باختلاط الأنساب، على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقًا، وهو ما ذهب إليه الغزالي، والرازي، والبيضاوي من الشافعية، وبعض الأصوليين من غيرهم (٤).

جاء في المحصول "الوصف الحقيقي، إذا كان ظاهرا مضبوطًا جاز التعليل به، أما الذي لا يكون كذلك، مثل الحاجة إلى تحصيل المصلحة ودفع

(١) انظر:علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف، ص ٧٦ وما بعدها.

(٢) نزهة الخاطر العاطر لعبدالقادر بدران شرح كتاب روضة الناظر وجُنَّة المناظر لابن قدامة، ٢/ ٢٢٩.

(٣) أصول الفقه لأبي زهرة، ص٢٣٧ – ٢٣٨.

(٤) انظر: المستصفى (٢/ ٤٥٧– ٤٥٨)، والمحصول للرازي (٢/ ٣٨٨)، وإرشاد الفحول ص ٢٠٧.

المفسدة وهي التي يسميها الفقهاء بالحكمة، فقد اختلفوا في جواز التعليل به، والأقرب جوازه" [١].

ويلحق بأصحاب هذا القول من عرف العلة بالحكمة والمصلحة، كالشاطبي، الذي ذهب إلى أن العلة: "هي الحكم والمصالح التي تعلق بها الأوامر أو الإباحة والمفاسد التي تعلقت بها النواهي؛ فالمشقة علة في إباحة الفطر والقصر في السفر، والسفر هو السبب الموضوع سببا للإباحة، فعلى الجملة: العلة هي المصلحة نفسها أو المفسدة لا مظنتها، كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، منضبطة أو غير منضبطة" [٢]

الثاني: المنع مطلقًا، وهو قول الأكثر من الأصوليين [٣].

القول الثالث: التفصيل:

فقد ذهب بعض الأصوليين إلى التفصيل في جواز التعليل بالحكمة، فأجاز التعليل بها إن كانت ظاهرة منضبطة بنفسها، ومنع التعليل بها إن كانت مضطربة أو خفية، وهذا ما ذهب إليه الآمدي، وابن الحاجب، والصفي الهندي، والظاهر من مذهب الحنابلة [٤].

والتعليل بنقض الحكمة مختلف فيه هو الاخر،فقد"ذهب معظم الأصوليين إلى أن النقض يبطل العلة المستنبطة.

وحكى أصحاب المقالات عن طوائف من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله أنهم قالوا: ليس النقض من مبطلات العلل، ولكن متى عورضت علة المعلل

(١) المحصول (٢/ ٣٨٨).

(٢) الموافقات (١/ ٢٦٥).

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٨٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ٤٧).

(٤) الإحكام للآمدي (١٨٦/٣)،وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب(٢/ ٢١٣) ،وشرح الكوكب (٤/ ٤٧).

بنقض فعليه تعليل تلك المسألة التي ألزمها نقضا، والفصل بينهما وبين المسائل التي ادعى اطراد العلة فيها"[١].

ونفهم من هذا أن النقض علة استرشادية ، ولا يلزم من وجوده زوال الحكم.

وهذا عند الأصوليين الفقهاء ، ولا يكاد الأمر يختلف عند النحويين ،يقول الشاطبي عن حصول التسهيل في النطق ،بقلب الضمة كسرة،ثم قلب الواو ياء لإدغام الياء في الياء في نحو(زيدون) عند إضافتها إلى ياء المتكلم، تعليقاً على عبارة ابن مالك "فاكسِرْهُ بَهُنْ" في الواو التي تقع قبل ياء المتكلم مثل(زيدون) عند إضافتها إلى ياء المتكلم فتنقلب الضمة كسرة ،والواو ياء [٢].

ويفسر قوله: "فاكسِرْهُ بَهُنْ" بأن فيها تفسيرين، كلاهما تعليلُ للكسر، أحدهما أن يكون المعنى: يَسْهُل النطق به مع الياء.

والثاني أن يكون المعنى: يَسْهُل الإدغام، أو التوصُّل إلى الإدغام، وهو على الطريقة الأخرى، وإنما عَلَّل

النحاة الكسرَ بتصحيح الياء بناءً على إحدى الطريقتين [٣].

وقد علق الشاطبي على المسألة السابقة بقوله:" والحكمة إذا كانت ظاهرةً منُضَبِطةً فالتعليلُ بها جائز حسبما أَصَّله أهلُ الأصول"[٤].

ومثل هذا الكلام قاله الآمدي قبل الشاطبي: " الإجماع منعقد على صحة تعليل الأحكام بالأوصاف الظاهرة المنضبطة المشتملة على احتمال الحكم، كتعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لحكمة الزجر أو الجبر، وتعليل

(١)البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين الجويني ،(٢/ ٦٣٤).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٤/ ١٩٩).

(٣) انظر: المرجع السابق (٤/ ٢٠٤).

(٤) انظر: المرجع السابق (٤/ ٢٠٤).

صحة البيع بالتصرف الصادر من الأهل في المحل لحكمة الانتفاع، وتعليل تحريم شرب الخمر، وإيجاب الحد به لحكمة دفع المفسدة الناشئة منه ونحوه" [١].

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ١٨٧).

المبحث الأول:مظاهر الحكمة في لغة العرب

يدل لفظ "الحكمة" والألفاظ التي تترادف معه على الإتقان ،غير أن لفظ "الحكمة" له دلالات تتجاوز المعنى المباشر إلى معنى الدقة واللطف .

وهذا يظهر بوضوح في مصنفات النحويين الذين حاولوا سبر (سر صناعة الإعراب)و كشفوا عن (أسرار النحو) و(أسرار العربية) وعملوا جاهدين على (إظهار الأسرار)فظهرت لهم(نتائج الأفكار).

وقد جهد النحويون في (الكشف) عن أسرار الحكمة في هذه اللغة الشريفة،فألفوا مصنفات تروم (اكشف المشكل من العربية) و(الإيضاح) و(التبيان) و(البيان) .

ولا يغيب عن بال الدراسين أن كل ما سبق هو عنوانات لكتب نحوية تهدف ضمن ما تهدف إلى الكشف عن حكمة العرب في كلامها،وتتغيا الوصول إلى تقرير أن العربية لغة حكيمة من وضع حكيم لطيف.

"ولعل الحرص الشديد على التأويل، يرتد إلى اعتقاد ابن جني وغيره من علماء اللغة القدامى في حكمة اللغة العربية وعبقريتها، وأن ما يطرأ عليها من تغييرات تشذ بها عن النظام اللغوي له وجه يمكن التأتي له وتعليله ورده إلى الأصل.

على هذا النحو،" أصبح التعليل وسيلة لإظهار حكمة اللغة وخصائصها الجمالية التي تتجلى فيما اصطلح عليه ابن جني بـ"الانحرافات" و"لطف المقاصد" و"التلفت" و"التثني"، وهي ألفاظ تكشف عن وعيه بجمالية اللغة التي يستعملها المتكلم العربي لأداء أغراض تضاف إلى حاجته الأولية في التواصل"[1] .

(١) البلاغة وحكمة اللغة،محمد مشبال،مجلة فكر ونقد،السنة الثانية،عدد ١٧، مارس ١٩٩٩م ، ص: ٨٠.

ولا أظنني مبالغاً إذا قلت أن ابن جني هو أكثر نحاة العربية طلباً لوجه الحكمة في كل ما ورد عن العرب نطقاً وتركاً فـ:" « إنّ أحدا لم يتكلّف الكلام عن علّة ما أهمل واستعمال ما استعمل ».[١] بقدر ما فعل هو ،فقد أودع كتابه الخصائص جوهر فكره عن العربية،وهذا الكتاب أشبه بالدراسة الأبستمولوجية لأسس المعرفة في النظرية اللغوية العربية تنظيراً وتطبيقاً،وقد أصاب ناظر الجيش حين قال: "وأنت إذا تأملت كلام ابن جني هذا علمت أنه كلام من وفق وسدد وأطلعه الله تعالى على خفايا الحكمة من اللغة العربية "[٢] .

وقد كان أبو الفتح ابن جني يصر على بيان "العلل" وتبرير الكلام ، ويصر على بيان أن العرب كانوا يدركون "الحكمة" التي بنيت عليها لغتهم، يستوي في ذلك عالمهم وجاهلهم؛ إذ لم يتأت للعرب مراعاة رفع كل فاعل، ونصب كل مفعول، وجر كل مضاف إليه عفوا من غير مقصد مقصود، وحكمة مبتغاة" [٣] .

والمروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد " [٤] .

"فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم " [٥] .

ومن ثم كان وجود "العبث" في بناء اللغة مستحيلًا، وما دام العرب قد قالوا وجهًا، فلا محالة من أن له في معانيها قصدًا، ومن ورائه غرضًا وحكمة، يقول المازني: "وكل ما فعلوا– يعني: العرب– فله مذهب وحكمة"[٦].

---

(١) انظر: الخصائص ٧٨/١ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧ / ٣٥٦١).

(٣) انظر : الخصائص ٢٣٩/١.

(٤) الخصائص (١/ ٢٤٣).

(٥) المرجع السابق (١/ ٧٩).

(٦)المنصف، ٢٩٩/٢.

وابن جني شغِف بسحر العربية وجمالها والكشف عن حكمتها في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، يقول:" وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر"[١]،"وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة.[٢] "

وتتبدى مظاهر حكمة العرب في كلامها عند ابن جني على عدة مستويات ،المستوى الأول :مستوى الأصوات المفردة ،فحرص العرب على إمساس الألفاظ أشباه المعاني[٣]، و"من وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه سوقًا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب، وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض والثاء للنفث، والبث للتراب. وهذا أمر تراه محسوسًا محصلًا، فأيّ شبهة تبقى بعده، أم أيّ شك يعرض على مثله.[٤]"

المستوى الثاني: مستوى الألفاظ ،فتتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[٥]، مثل: اقتراب الأصلين الثلاثيين؛ كضياط وضَيْطار، ولُوقةٍ وأَلوقةٍ، ورخْو ورِخْوَدٍّ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج.

---

(١) الخصائص (١/ ٤٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ١).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/ ١٥٤).

(٤) المرجع السابق (٢/ ١٦٤).

(٥)انظر: الخصائص (٢/ ١٤٧)

كل هذا عناية باللفظ ،ولا يعني ذاك أن عناية العرب بالألفاظ أشد من عنايتها بالمعاني [١]،إذ ليس هذا من فعل الحكماء،ويضرب ابن جني مثلاً على أن العناية باللفظ تدل على العناية بالمعنى بورود زيادة حرف المد في نحو(طومار)قبل الآخر قصداً ، "لنَعْمته ولِلين الصوت به وذلك أن آخِر الكلمة موضعُ الوقف ومكانُ الاستراحة والأونِ فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليهِ ما يُؤْذِن بسكونه وما يخُفَضِّ من غُلَوَاء الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيِه وتتابع نطقه ،وأنها لم تزد آخراً من حيث كان مؤدّيا إلى نقض الغَرَض وذلك أنهنّ لو تطرفْن لتسلّط الحذفُ عليهنّ فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ داعيا إلى استهلاكه بحذفهنّ ألا ترى ان ما جاء في آخِره الياءُ والواو قد حُفِظن عليه وارتُبِطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن وذلك كِعْفِرية وحدْرِية وعُفَارِية وقُرَاسِية وعَلاَنية ورفَاهية[٢].

ويمكن تلخيص ملامح مفهوم حكمة العرب في هذه النقاط:

١ – اللغة وحي من الله ،أودع سرها في العربية،وجبل العرب على النطق بها سجية يقول ابن السراج:" " من أنواع العلل نوعاً يؤدي إلى أن " تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ،وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع.[٣]"

ويؤكد ابن جني على هذا المفهوم فإن طبع العربية فيهم:" أشبه بأن يكون خبرًا روسلوا به أو تيقظًا نبهوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وحيًا أو ما

(١) تنظر:الخصائص (١/ ، ١٥٤ ، ٢١٦).

(٢) انظر:الخصائص (١/ ٢٣٤ ،٢٣٥).

(٣) الأصول في النحو (١/ ٣٥).وقد علل ابن السراج بالحكمة في الأصول في أكثر من موضع،منها (٢/ ١٣٥، ١٥٩).

يجري مجراه فهو أنبه له وأذهب في شرف الحال" [1]. ويقول: إن الله "سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولًا له وانطواء على صحة الوضع فيه لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها.[2]"

وهذا يرجح أن ابن جني يرى أن اللغة نشأت بوحي من الله[3] ، وأن من لم يعرف وجه حكمة العرب في باب من اللغة ،فهذا راجع إلى ضعفه فيها ، فعليه أن يشكو الضعف والقصور في نفسه عن الوصول إليه[4] .

وجاء السيوطي من المتأخرين ،فكرر هذا المعنى فقال:" فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال ما من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها

(١) الخصائص (١/ ٢٣٨).

(٢) الخصائص (١/ ٢٤٠).

(٣) يذهب البعض إلى أن ابن جني يتردد رأيه في نشأة اللغة بين محاكاة أصوات الطبيعة ، أو الوحي من الله.،وقد صرح ابن جني بإعجابه بفكرة المحاكاة،ويتردد فكره بين المحاكاة والوحي من الله ،فقال:" الخصائص (١/ ٤٨)

وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.،واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري. وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر.

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ١٦٦).

من وضع واضع حكيم تعالى وجل تطلبنا بها وجه الحكمة المخصص لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب. [١]"

ويعلق عليه ابن الطيب:"بأن الواضع حكيم» وله في كل أمر حكمة، بل حكم بالغة ،لكن منها ما يظهر ظهوراً بيناً ومنها ما يكون فيه خفاء. [٢]"

٢- وظيفة النحويين هي كشف وجوه هذه الحكمة عن طريق التعليل ، لكل شيء قيل ،ونحن في ذلك " بين أمرين: إما أن نرتاح لذلك ونعلِّله وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال ساذَجاً من الاعتلال...فأن يعلل أولى من أن ننقض الباب فيه ونعطى اليد عَنْوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه ،ألا ترى إلى قوله[٣]: وليس شيء مما يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون له وجهًا. (فإذا) لم يَخْلُ مع الضرورة من وجه من القياس مُحاول فهُمْ لذلك مع الفُسْحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه وأحجى بأن يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه " [٤] .

وقد ذكر ابن جني أن العلل المستنبطة من قبل النحويين هي دلالة على حكمة العرب [٥] وأنهم لم يكونوا ليتكلموا بالعبث، ولذلك فهو شغف بالبحث في مراتب إعجاز العربية، وباحث عن عللها في مختلف أوضاعها عن طريق إعمال العقل فيما ورد عن العرب،ومحاولة البحث عن نسق فكري يجمع شتات اللغة ، وينظم مؤتلفها ومختلفها في قواعد محكمة أو شبه محكمة عن طريق جمع الأشباه والنظائر، والبحث عن الكليات. يقول ابن جني: "وهذا أصل يدعو

(١) الاقتراح في أصول النحو (ص: ٢٢٢) المستوفي ١٤.

(٢) فيض النشر(ص ٨٤٥).

(٣) يقصد سيبويه.

(٤) السابق ٢ / ٢٩٥.

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٢٣٨، ٢٣٩).

إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به، وتستمد التنبيه علي الأسباب المطلوبات منه"[١].

أما الخلاف الذي تمتلئ به الصحائف فهو خلاف العلماء في تفسير وجه الحكمة في كلام العرب، لا خلاف العرب على أنفسهم،يقول ابن جني:" الخلاف بين العلماء أعمّ منه بين العرب ، وذلك أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مذهبًا ، وإن كان بعضه قويّا وبعضه ضعيفا ". [٢]

،وقد ذكر أن العرب وإن لم تكن تعرف شنشنة النحويين واصطلاحاتهم ،لكنها قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبه النحويون إليها، ؛ لأن فيه تصحيح ما يدعونه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته: من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريها منهجًا واحدًا تراعيه[٣].،وهذا قريب مما ذكره السهيلي في تعليله بأن العرب تعتقد في الوصف المشتق استكان الضمير فيه ،كما فهمه النحويون [٤].

٣- من حكمة العرب أنها جمعت في كلامها بين القوي والضعيف ،والقياس والشاذ،والسعة والضرورة،مع قدرتهم على ترك الأدنى منزلة،ولكنها فعلت ذلك استشرافاً للمستقبل، وتيسيراً على اللاحقين ،لمعرفتها بضعف نحيزتهم، وذهاب فصاحتهم،فآثرت أن تشرع لهم بداية استعمال الضعيف والشاذ والضرورة .

---

(١)الخصائص (١/ ٥٥) .

(٢) الخصائص ١٦٩/١ .

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٢٣٨).

(٤) انظر:نتائج الفكر في النحو (ص: ٣٢٢)

ويقرر ابن جني حكماً جامعاً في باب ذكره في الخصائص في(الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد) قال: " وذلك جائز عنهم، وظاهرٌ وجه الحكمة في لغتهم [١]" ولسنا ندفع أن في الكلام كثيراً من الضعف فاشيًا، وسمتًا منه مسلوكًا متطرقًا. وإنما غرضنا هنا أن نري إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد، وأن لذلك وجهًا من النظر صحيحًا" [٢]، قال: " ووجه الحكمة (في الجمع بين اللغتين): القوية والضعيفة في كلام واحد هو: أن يروك أن جميع كلامهم – وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره – على ذكر منهم، وثابت في نفوسهم. نعم، وليؤنسوك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد، ولم (يتحاموه ولم يتجنبوه)، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوي فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به، وأقل احتشامًا لاستعماله " [٣].

واعتزاز العربي بكلامه يتبين بكرهه طرح الضعيف منه، فنظير هذا عند ابن جني" الإنسان أن يكون له ابنان أو أكثر من ذلك، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدونهما، وجمعه بينهما في المقام الواحد، إذا احتاج إلى ذلك"[٤]

وهذا على مستوى الكلام كله شعره ونثره،وقد خص الضرورة ببيان ،كما خص السعة بكلام في موضع آخر ،فذكر أن العرب ترتكب الضرورة في الشعر في حال السعة، أنساً بها واعتياداً لها وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها [٥] ألا ترى إلى قوله:

---

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٣١٤ .

(٢) السابق ، ٣ /٣١٥ .

(٣) السابق ، ٣ /٣١٧ .

(٤) السابق ٣/ ٣١٨ .

(٥) وقد كرر هذا العلة في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، صـ٣٣٢ .

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي عَليَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ [١]

فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر الوزن، وله نظائر " [٢]،وهو لا ينكر أنهم قد يدخلون تحت الضرورة مع قدرتهم على تركها [٣] أما قوله: إنهم يدخلون تحت الضرورة مع قدرتهم على تركها " فمراده من هذا أن الضرورة قد تمثل وجهاً ضعيفاً في العربية والشعراء قد يستعملونه مع ضعفه، و قدرتهم على تركه"" تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه معدلاً" [٤].

وينتهي ابن جني إلى أنه يجوز " أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظَرته عليهم حظرته علينا " [٥] .

وعلى مستوى السعة يقرر ابن جني أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره (آثر في نفوسهم منه) سعة في التفسح، وإرخاء للتنفس، وشحًا على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوه ويطرحوه. فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولا (تطعن عليهم) متى ورد عنهم شيء منه " [٦] .

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ، صـ٥٦ ، وانظر : الكتاب ٨٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/١، ٢٤٢، و كتاب الشعر ٥٠٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي١٥٥/١.

(٢) الخصائص ٣/ ٣٠٦ .

(٣) السابق نفسه ٣/ ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ٣ /٦٢، ٦٣ .

(٥) المرجع السابق ١ / ٣٢٣.

(٦) الخصائص (٣/ ٣٢١)،وراجع: النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، صـ ٤٤ ، ٤٥ .

٤ –العرب إذا فعلت أو تركت فلعلة وحكمة ،فلا تأتي بما ينقض الغرض من فعلها وتركها ، لأن هذا يتنافى مع الحكمة،وقد عقد ابن جني باباً "في الامتناع من نقض الغرض "[١] .،يقول ابن إياز:" ليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله.[٢]"

٥ – العلل الثواني والثوالث وإن لم تدر بخلد العرب لكن في تعلمها والتنبيه عليها "منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة.

ويعتقد ابن جني أن من يقول بفساد هذا الباب من اللغة ، وضعفه فيها إنما يشكو الضعف والقصور في نفسه عن الوصول إليه ، وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادعاء النقض فيما قد ثبَّت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه[٣].

وقد عالج ابن جني في مواضع متفرقة من كتابه الخصائص هذه المسألة، ورأى أن علة العلة أو العلل الثواني والثوالث هي من قبيل ما يقع فيه التسامح، وإلا فإنها كلها علة واحدة، ولطالما كانت هذه العلل مجوزة لا موجبة، وأن الغرض منها بيان وجه حكمة العرب في كلامها– لمن أراد أن يستبينها–يقول ابن جني: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة" [٤].

(١) الخصائص (٣/ ٢٣٥).
(٢) شرح التعريف بضروري التصريف (ص: ٢٣٨).
(٣) انظر: الخصائص (٢/ ١٦٦، ١٦٧).
(٤) الخصائص (١/ ١٧٤)

المبحث الثاني:حكمة النحويين في تعليل الحكم النحوي

اتسم الفكر النحوي بالعمق والدقة في تحليل القواعد ،والحرص على اطرادها بذلك الشكل المتناغم الذي جعل المستشرق الهولندي " دي بور " في كتابه (تاريخ الفلسفة في الإسلام" ، يقول: "النحو العربي أثرٌ رائعٌ من آثار العقل العربي؛ بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق؛ وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به" [١].

ويلاحظ أن تعليل شيوخ النحو من علمائنا المتقدمين اتسم بسمات ، لمحها الدكتور علي أبو المكارم ، وأهمها – في رأيي – :

أن عللهم كانت متوافقةً مع القواعد " فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد ،بل أكثر من ذلك فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها ثم شرحها لبواعثها من ناحية،ولأهدافها من ناحية أخرى[٢] .

وهذا بالتأكيد ليس خاصاً بالمطرد الشائع ، بل عللوا كما يقول الدكتور شوقي ضيف " لما يخرج عن تلك القواعد ،وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة" [٣] .

وقد جعل النحويون أكبر وظيفة لهم هي الكشف عن وجوه حكمة العرب في كلامها،عن طريق التعليل ، لكل شيء قيل ،فربطوا " بين نظرية العلة ونظرية حكمة اللغة؛ بمعنى أن حكمة اللغة تفرض وجود ضرورة منطقية بين المعلول وحكمه النحوي، وإلا لم يكن ثمة معنى أو حكمة في رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً. ولذلك فإننا سنجد ابن الأنباري [٤]– فيما بعد – يقول "وقولكم: إن

(١) انظر : تاريخ الفلسفة في الإسلام ، صـ٥٧.

(٢)أصول التفكير النحوي:١٦٨.

(٣)المدارس النحوية ،د. شوقي ص٨٢.

(٤) انظر: لمع الأدلة.، ابن الأنباري،ص ١١٥، وانظر ص ١٢٠ – ١٢١.

هذه العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية، قلنا: العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها، إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها"[١].

وقد وضح ابن جني موقف النحويين من التعليل بأنهم " بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعلِّله وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال ساذَجاً من الاعتلال...فأن يعلل أولى من أن ننقض الباب فيه ونعطى اليد عَنْوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه ،ألا ترى إلى قوله[٢]: وليس شيء مما يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون له وجهًا. (فإذا) لم يَخْلُ مع الضرورة من وجه من القياس مُحاول فهُمْ لذلك مع الفُسْحة

في حال السعة أولى بأن يحاولوه وأحجى بأن يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه"[٣] .

وقد تراءت حكمة العرب هذه للنحويين من علماء المصرين ،البصرة" و"الكوفة" ثم علماء من جاءوا بعدهم ؛ فراحوا يبحثون عن علل العرب فيما قالوه من الكلام المطرد الذي يجري على نسق واحد من الإحكام ، ومما استكرهوا عليه ، وهو الشاذ النافر عن المجمل والمحكم ، وتراءت لهم منظومة نحوية متكاملة لها مسالك ، وهي العلل الاسترشادية التي كانوا يشفعون بها عملية التنظير ، ولها نهايات وهي الأحكام النحوية التي رجوا لها أن تكون في غاية الإحكام .

وتهدف علل النحويين في أكثرها إلى " تفسير الفروع والشواذ ،وردها إلى الأصول ما أمكن ،وذلك لإثبات خضوع هذه اللغة لنظام دقيق محكم،وبالتالي

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي (ص: ١٣٤).

(٢) يقصد سيبويه.

(٣) الخصائص ٢ / ٢٩٥.

لإثبات حكمة الواضع؛لأن الحكم معروف عندهم في الفرع،كما هو معروف في الأصل،وإنما يريدون بالتعليل في أغلب الأحيان الوصول إلى معرفة علة وجود أصل حكم الأصل في الفرع.[1] "

الحكمة وتعليل الوضعيات

تنقل تعليل النحويين بين مستويين ،المستوى الأول كان تعليلاً أولياً،يهدف إلى بيان السبب المباشر للحكم النحوي،وهو ما يمكن تسميته العلل التعليمية أو الأولية ،ثم انتقل بعد هذا إلى مرحلة أكثر نضجاً لا تهدف فقط إلى تفسير الحكم النحوي،بل تروم مع هذا بيان وجه الحكمة في الحكم النحوي الواحد بمستوياته المتصاعدة،وهو ما يعرف بالعلل الثواني والثوالث.

فالعلة النحوية الأولية تهدف إلى بيان سبب المرفوع،فيقال :لأنه مبتدأ أو فاعل،ثم يهدف بعد هذا إلى بيان سبب الرفع في المبتدأ والفاعل دون غيرهما،فيقال؛لأنه عمدة،ثم يسأل بعد هذا عن سبب اختيار الضمة من بين الحركات فيقال ؛لأنها أثقل الحركات فناسبت العمد ،وهذه هي العلل الثواني والثوالث،وتهدف أكثر ما تهدف إلى بيان الحكمة ،ولا ينبني عليها حكم نحوي، إلا أنها تثبت الحكم النحوي في النفس،وتنبئ عن حكمة العرب في كلامها[2].

ولا شك أن هناك من يدعي أن تعليلات النحويين لا فائدة من ورائها ،وهي مجرد تخيلات وظنون،لم تخطر ببال العرب،وهذه التعليلات لا تفيد حكماً نطقياً،فالأولى الإعراض عنها،وهذا من باب الوضعيات ،والوضعيات لا تعلل.

يذكر ابن سنان الخفاجي أنه "إنما يجب اتباعهم فيما يحكون عن العرب ويرونه...فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يُعَلِّل به النحويون لم

(١) العلة و التعليل بين النحاة و الفقهاء ص: ١١، ١٢ محمد حجر.

(٢) انظر: الأصول في النحو(١/١٣٥).

يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت شيء البتّة؛ ولذا كان المُصيب منهما المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك. فربّما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأردوها لتصير صناعة ورياضة، يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ. فأمّا أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل "[١].

ولا يختلف ابن الأثير عن ابن سنان ،فقد صرح بـ" أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ولَمَا كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعا قَلَّد في ذلك كما قَلَّد في رفع الفاعل ونصب المفعول "[٢] .

والشكاية من تعليلات النحويين،واتهامهم بالتعقيد والتكلف قديمة ، عالجها الإمام عبد القاهر الذي حكى شكاية القوم وزرايتهم على النحو والنحاة، لأنه يكتفى منه في ظنهم بالقدر القليل الذي يقيم لسان الألكن، وما عداه فهو فضول وزيادة، يحكي الإمام عبد القاهر عنهم، فيقول: "إنَّما أنكرْنا أشياءَ كَثَّرْتُمُوه بها، وفُضولَ قولٍ تكلَّفْتموها، ومسائلَ عويصةٌ تجشَّمْتُم الفِكْرَ فيها، ثم لم تَحْصلوا على شيء أكثر من أن تعربوا على السَّامعين، وتُعَايُوْا بها الحاضِرين " [٣] .

وبعد أن يورد الإمام أسئلتهم يجيب عنها بـ" إنَّا نسكتُ عنكم في هذا الضَّرب أيضاً، ونَعْذركم فيه ونُسامحَكُم، على علمٍ منَّا بأنْ قد أسأتُمُ الاختيار، ومنعْتُم أنفسَكُم ما فيه الحظُ لكم، ومنَعتموها الاطَّلاعَ على مدارجِ الحِكمةِ، وعلى العُلوم الجمة " [٤] .

---

(١) سر الفصاحة (ص: ٣٨).

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر(١/ ٩٥).

(٣) دلائل الإعجاز (١/ ٢٩).

(٤) نفسه (١/ ٣٠).

ويقرر عبد القاهر أنه ليس كل مسألة فيها وجه حكمة مقررة ،بل منها ما يمكن ترك البحث فيه ،مثل مسائل التمرين،لأن النحويين" إنما يضعونها للرياضةِ، ولِضَرْبٍ مِنْ تَمْكينِ المَقاييس في النفوسِ، لكن الذي ينبغي أن لا يغفله أحد هو العلل التي تبحث في أغراض واضع اللغة، على وَجْه الحكمةِ في الأوضاع، وتقريرِ المقاييسِ التي اطَّردَتْ عليها، وذكْرِ العِلل التي اقْتَضَتْ أن تَجريَ على ما أُجريت عليه، مثل الإعلال والإبدال والتثنية والجمع على حده ،وسبب الإعراب فيها بالحروف ،ومثل الممنوع من الصرف ،وكلِّ ما جرى هذا المَجرى.[١] "

وقد حكى ابن الفرخان هو الآخر شكاية القوم من تعليلات النحويين، وردها بأننا " إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع المحصلة بحال ما من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجل» تطلبنا بها وجه الحكمة المخصص لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب" [٢] .

وقد كان فريق من النحويين أشهرهم أبو حيان يرى أن العلة الموجبة من الوضعيات، ولا تحتاج تعليلاً[٣] .

ولا تجدي حكماً نطقياً،كما يقول :"وينبغي أن لا يتشاغل به، ومن طلب لوضع المفردات معنى معقولاً وعلة تقتضي له خصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل " [٤] .

(١) نفسه (١/ ٢٩ ، ٣٠).
(٢) المستوفى ٨/١.
(٣) انظر:التذييل والتكميل (٩/ ٢٩٦).
(٤) التذييل والتكميل (٣/ ٢٣٠).

وهذا الكلام لأبي حيان يذكرنا بموقف ابن مضاء القرطبي من العلل الثواني والثوالث ،ويرى أنه: "لا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر، إلا فيما تمس الحاجة إليه، وحذفُ هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها، ومسهِّل، ومع هذا فالخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً كقولهم: بِمَ نُصِب المفعول: بالفاعل، أم بالفعل، أم بهما " [١] !

وكثيرا ما كان أبو حيان يشيد بابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث [٢] .

وواضح مما سبق أن هذه القضية قديمة واستمرت خافتة حتى تلقاها ابن مضاء القرطبي، وحاول فيها الرد على النحاة، ولكنها كانت محاولة كغيرها من المحاولات، لم نسمع لها صدى إلا في العصر الحاضر.

والذي أرتضيه أن بيان العلل الثواني والثوالث من أرقى درجات العلم ،وهو لا يكون إلا بعد النضج واستقرار القواعد ،وهو ينبئ عن حكمة النحويين في تفسيرهم للحكم النحوي،خاصة في العلة الغائية وهي أهم العلل تأثيراً في البحث النحوي ،"التي اتجه فيها النحاة إلى البحث عن (الغاية) التي هدفت إليها اللغة بظواهرها ،و(الغرض) الذي قصد إليه النحاة بتقنينهم لهذه الظواهر،ثم الهدف الذي تبتغيه كل ظاهرة منفردة،وتتحراه كل قاعدة على حدة. [٣]"

(١) الرد على النحاة (ص: ١٠٣).

(٢) انظر: منهج السالك، ص: ٢٣١. وقد عبر أبو حيان في أكثر من موضع بقوله عن ابن مضاء: وهو من أصحابنا: انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢١٧)، و (٨/ ٣٦٤) وفي ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٥).

(٣) تقويم الفكر النحوي ١٢٠.

فصنيع النحويين في التأويل والتقدير وإن كان في بعض صوره لا يفيد حكماً في النطق إلا أنه يدل على حكمة الصناعة ،كما نص عليه الشاطبي في أكثر من موضع(١).

يقول السهيلي عن تعبير النحويين عن ألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر :"ولهذه الحكمة عبر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما يكون بسبب وهو تحرك العضو فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل.فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون بآلة، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت.

فمن تأمل هذه الحكمة من أرباب الصناعة، رأى من بعد غورهم، ودقة أذهانهم، ورجاحة أحلامهم، وثقابة أفهامهم، ما يستدل به على أنهم مؤيدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم (٢) .

(١) انظر : المقاصد الشافية (٣/ ١٣٤)، و (٥/ ٣٥٦)، (٦/ ٤٩)،و(٨/ ٤٧٨)،و(٩/ ١٩٦).

(٢) نتائج الفكر في النحو (ص: ٦٨).

المبحث الثالث :قواعد التوجيه المعللة بالحكمة

عني النحويون بوضع قواعد كلية تصلح للتطبيق على جميع ما يندرج تحتها إذا توفر فيها الشروط والضوابط ،فيما أطلق عليه الدكتور تمام حسان مصطلح قواعد التوجيه،وهذه القواعد منها ما يهدف إلى ضبط أصول الفكير النحوي،ومنها ما يهدف إلى ضبط عملية الاسدلال.

والملاحظ أن النحويين نثروا هذه القواعد التوجيهية في بطون مصنفاهم ،ولم يفردوها ببحث مسقل أو كتاب يحمل عبء بيان هذه القواعد،على أن هناك ما يمكن أن يكون نواة صالحة لهذه العملية وهو كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي ،وأيضاً القواعد الثلاثون في العربية للقرافي.

وكان تحقيق(الحكمة) حاضراً بقوة في هذه القواعد التوجيهية ،وهذا بيان ببعض ما جاء فيها.

حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مسألة ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها ظرف مكرر،نحو :في الدَّار زيد قائمًا فيها". ،فقد ذهب البصريون إلى أن النصب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ راجح وليس بواجب،ويجوز مع النصب الرفع.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ،و لا يجوز الرفع ،ومما احتج به الكوفيون أن النصب هو الذي يحقق الفائدة ،قالوا :" وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.[١]"

(١) الإنصاف(١/ ٢١٠)،وراجع: التذييل والتكميل (٩/ ١٢٥).

وذلك أن الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدار زيد قائمًا فيها" إنما تحصل إذا حملنا الصفة على النصب، لا إذا حملناها على الرفع، فالظرف الأول المقدم (في الدار) يقع خبراً عن المبتدأ ،والظرف الثاني المؤخر(فيها) يقع ظرفاً للحال ، ويكون الصلة لقائم منقطعًا عما قبله؛ فيكون على هذا كلامًا مستقيمًا لم يُلْغَ منه شيء.

أما الرفع في الصفة فعلى أن الظرف الأول(في الدار) خبر مقدم،ويكون الظرف الثاني بلا فائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة من عمل الحكماء.

الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص

اختلف النحويون في أعرف المعارف ،فمذهب الكوفيين أن الأعرف: العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام.

وعند ابن كيسان: الأول المضمر ، ثم العلم ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام والموصول.

وعند ابن السراج: أعرفها اسم الإشارة ، ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام.

وعند ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم، ثم العلم الخاص، وضمير المخاطب، جعلهما في درجة واحدة، ثم ضمير الغائب السالم من الابهام.

أي الذي لا يشتبه مفسره ، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه[1] .

وبناء على هذا الاختلاف اختلفوا في إعراب المعرفة الأخص التابعة لمعرفة أقل منها ،يقول الرضي :" فإذا تقرر ذلك، فإن وجدت الأخص في مذهب، تابعًا لغير الأخص، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة، فاسم الإشارة في قولك: يزيد هذا، بدل عند ابن السراج، صفة عند غيره، وعليه فقس،

(١) انظر:شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٣١٣ ، ٢١٤)

وإنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص"[١].

الأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه

يلتزم في وصف اسم الإشارة أن يكون محلى بأل أو اسماً موصولاً،فيقال: بهذا الرجل، وبهذا الذي قال كذا، وبهذا ذو قال ،على اللغة الطائية؛لأن اسم الإشارة مبهم الذات،وتعيين المشار إليها به، إما بالإشارة الحسية، أو بالصفة، فلما قصد تعيينه بالصفة، لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله، لأن المبهم مثله لا يرفع الإبهام، فلم يبق إلا الموصول وذو اللام، أو المضاف إلى أحدهما، لكن تعيينه بالمضاف إلى ما فيه (أل) ليس قوياً ؛لأن تعريف المضاف بالمضاف إليه،وليس تعريفه بتعيينه في نفسه، والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه، كذي اللام، لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ، فاقتصر على ذي اللام، لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب، بمعنى الضارب، وأيضا، الموصول، الذي يقع صفة: ذو لام، وإن كانت زائدة [٢] .

اللائقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل

إذا اجتمع في الكلمة إعلالان أو إعلال وإدغام فالأولى البدء بالأثقل منهما،كما في (أئمة وإوزة) ففيها اجتماع همزتين أولاً وإدغام مثلين آخراً ، وكذا (إوزة)

فإن (أئمة) فيها إعلال بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة وفيها وجوب الإدغام لاجتماع المثلين آخراً.

(١) انظر:شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٣١٣، ٣١٤).

(٢)انظر: السابق: (٢/ ٣١٦) .

والأولى البدء بالإدغام قبل الإعلال،و قد علل الرضي ذلك "إنما قدم الادغام في أيمة وإوَزَّةٍ على إعلال الهمزة بقلبها ألفاً وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ؛ لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرُها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفا، واللائقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل" [1] .

تقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن من التخفيف

من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين مسألة إضافة الصفة المشبهة المجرّدة عن اللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهِه؛ فسيبويه وجميع البصريين يجوّزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط؛ والكوفيون يجوّزونها بلا قبح في السعة، ووجه القبح "كونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين ولا يتعرّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة.

والذي أجازها بلا قبح، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين.[2] "

الحكمةُ تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل

ذكر النحويون أن الفعل المضارع بابه إذا كان على (فعل) مفتوحة العين في الماضي وفاؤه واو أو ياء فإن عين مضارعه تكون على الكسر فقط، ؛ استثقالاً لياء يليها ضمة أو واو بعدها ضمة، إذ فيه اجتماع الثقلاء،وقد يعترض على هذا بأن هذا الثقل حاصل هنا أيضاً ، بدليل حذف حرف العلة في مثل : (يعد) و(يسر) تخفيفاً،فهم قد فروا من ثقيل إلى ثقيل.

(١) شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٣٦، ٤٣٧).

فلا يمنع مانع من أن يأتي هذا المضارع على (يفعُل)كما أتي (يفعِل) ويحذفون حرف العلة في الاثنين تخفيفاً.

يجيب الرضي عن هذا الاعتراض بقوله:وَيْلٌ أهْوَنُ من ويلين

فـ"الحكمةُ تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل، ثم تخفف الثقيل، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه" [١] .

الحكمة تقتضي خروج بعض المعتل على أصله

قد تأتي الكلمة على أصلها مصححة غير معلة،مع استيفائها شروط الإعلال،وقد ذكر ابن جني أن في ذلك ضرباً من الحكمة،تنبيهاً على الأصول ،واستدلالاً على أولية الحال،يقول:"نظير "مزيد، ومحبب" في أنهما خرجاعن القياس، قولهم في الفعل: "استحوَذ، وأغْيَلت، وأجود، وأطيب" وقياسه: "استحاذ، وأغالت، وأجاد، وأطاب".

وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهًا على باقي المعتل. واقتصارهم على تصحيح "استحوذ، وأغيلت" دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهًا على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة. وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية.[٢]"

الحكمة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الأصول

وقد علل السيوطي بهذا عدة أمور [٣]

١–اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما ؛ لأنهما فرعان على الفعل وتحمل الضمير،وقد انضم إلى

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (١/ ١٢٩)

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (١/ ٢٧٧).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/ ٥٥٠).

ذلك جريانه على غير من هو له، فقد انضم فرع إلى فرع، والفرع يقصر عن الأصل، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل.

٢-لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، لكونها فروعًا عن الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال(١).

وقال ابن فلاح (٢): إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالًا من الأصل، مع أن الحكمة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الأصول ،ولأنه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه في الإعراب، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل.(٣)"

من الحكمة أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول

اختلف البصريون والكوفيون في تقديم خبر المبتدأ عليه(٤)، فالكوفيون يمنعونه ، والبصريون يجيزونه،واحتج الكوفيون بدليل عقلي وهو أن في تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة يؤدّي إلى تَقَدُّمِ ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٢).

(٢) انظر:شرح الكافية لابن فلاح ،١/ ١٤٤ .

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/٥٥١).

(٤) انظر في هذه المسألة: المقتضب ١٠٢/٤،والأصول ٢/ ٢٣٩ ، والإنصاف ١/ ٥٩ .

واحتج البصريون بالسماع، كما في المثل:" "في بيته يُؤْتَى الحكم[١]

وبقول الشماخ: **كِلَا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظُنُونٌ، آن مُطَّرَحُ الظُّنُونِ**[٢]

ففي البيت جاء المبتدأ،(وصل أروى) وأتبعه الخبر(ظنون)والشاهد هو تقدم معمول الخبر (كلا يومي طوالة) على المبتدأ،فلما تقدم معمول الخبر وهو في الرتبة بعد الخبر، دل هذا على جواز تقدم الخبر على المبتدأ،فإن" المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تبع للعامل ،فلا يفوقه في التصرف ،بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ،فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ،وذلك عدول عن الحكمة ،وخروج عن قضية المعدلة وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدإ عليه أولى لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول وهذا لا إشكال فيه.[٣]"

الحكم يُدار على المَظِنة لا على نفس الحِكْمة

تدخل نون الوقاية في الأفعال حراسة لها من الكسر ،وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ماقبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفًا صحيحًا نحو: غلامي وصاحبي ،والأفعال لا يدخلها جر، فجاؤا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها ،وتكون وقاية للفعل من الكسر ،وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ،ويشتركان في كونهما من حروف الزيادة ،وتكون النون علامة إعراب في الأمثلة الخمسة، كما تكون حروف المد واللين إعرابًا في الأسماء الستة ،وفي التثنية والجمع .

(١) انظر المثل في: مجمع الأمثال (٢/ ٧٣).

(٢) البيت من الوافر ،للشماخ في ديوانه(ص: ٣١٩)،وانظر البيت في المسائل الحلبيات، ص : ٢٥٦ ، وشرح اللمع في النحو (ص: ١٣٩).

(٣) الإنصاف– الفكر (١/ ٦٨).

وتدخل النون آخر الفعل حتى ولو لم تكن فائدتها الوقاية من كسر آخره،كما في (أعطاني) و(كساني) ،فمن المحتمل أن يقال: (أعطايَ) و(كساي) من غير نون ،لأن الفعل يؤمن معه في هذه الحال كسر آخره،وقد تساءل ابن يعيش عن وجه الحكمة في دخولها هنا مع ذلك؛إذ قالوا :(أعطاني) وكساني) ولا موجب له؟" ،يقول ابن يعيش:"فان قيل " فلم زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال نحو أعطانى وكسانى ،والكسر لا يكون في الألف ؟قيل " لما لزمت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير، فلم تفارقها لذلك مع أن الحكم يدار على المظنة لا على نفس الحكمة ،والياء مظنته كسر ما قبلها.[1] "

إدخال الإلباس في الكلام ليس من الحكمة والصواب

من ظواهر اللغة المشترك اللفظي،نحو وقفت الدابة ،بمعنى أمسكتها، ووقفت وقفاً للمساكين،بمعنى حبستهم عليه،وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا الاشتراك فيه إلباس ،وليس ذلك من الحكمة في شيء،فيقال: إنه وإن كان في الاشتراك لبس إلا أنه في حال الإفراد،أما في حال التركيب فإن العرب قد فرقت بينهما ، فجعلت أحد اللفظين متعدياً ،والآخر لازماً .

يقول ابن درستويه:" وكذلك قوله: وقفت الدابة، ووقفت وقفاً للمساكين، ووقفت أنا، لا يجوز أن يكون الفعل اللازم من هذا النحو والمجاوز على لفظ واحد، في النظر والقياس؛ لما في ذلك من الإلباس، وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب. وواضع اللغة- عز وجل- حكيم عليم. وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد، للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية. ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل "[2] .

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢٣).

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٧١).

المبحث الرابع:الاعتباط

لم يزعم النحويون أنهم يعرفون سبب كل ما ورد عن العرب،بل يعرفون أكثره،وربما سكتوا عن بيان العلة ،لجهلهم بها، يقول السيوطي : قال بعضهم إذا عجز عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي ،وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع. (١).

والواقع أن تعليل كلام العرب يحتمل أموراً

١-**الأول:** أن يوافق حقيقة ما أراده العرب ، أو لا يوافقه،كما قال الخليل وقد سئل عن العلل التي يعتل بها فقال:" "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها. (٢)"

(١) الاقتراح في أصول النحو (ص: ٢٢٤).

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص: ٦٦).

ويوضح ابن درستويه أن علل النحويين قد تكون غير موافقة لحقيقة ما أراده العرب،يقول:" وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك، على طباعها، وما في نفوسها؛ من معانيها المختفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم؛ فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب؛ فقد أخطئوا عليهم في تأولهم ما لا يجوز في الحكمة"(١) .

١- قد تكون في مواضع أخرى أمرًا تقديريًّا لا ينضبط بنفسه ولا ينضبط بناء الحكم عليه، فلا يمكن الجزم بتقرير إيقاعه على المحل، أو عدم إيقاعه عليه.

٢- قد تكون في بعض المواضع أمرًا خفيًّا وهو ما يعرف بالاعتباط.

يقول ابن جني:" فإن قلت: فهلّا أجزت أيضًا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئًا اتفق، وأمرًا وقع في صورة المقصود، من غير أن يعتقد (وما الفرق) ؟

قيل: في هذا حكم بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل، فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف، حمل عليها ونسبت الصنعة فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفي لم توءس النفس منه، ووكل إلى "مصادقة النظر فيه"، وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادعاء النقض فيما قد ثبَّت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه. (٢)"

فقد يرد الشيء ولا نعلم سببه لبعدنا في الزمان عنه،كما يقول ابن جني.

(١) تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٧٠).

(٢) الخصائص (٢/ ١٦٦ ، ١٦٧).

وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه[١] : "أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر. [٢]"

ويذكر ابن جني أننا قد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة لا نعرف لها سببًا ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبًا. فمن ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله، وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه .

ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياسًا يدعو إلى تركه نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعلُل أو فُعلِل أو فَعَل أو فِعِل أو فُعُل ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزه القسمة. ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل في أحرف محفوظة. وهي ثعل وزحل وغدر وعمر وزفر وجشم وقثم وما يقل تعداده. ولم يعدلوا في نحو مالك وحاتم وخالد وغير ذلك فيقولوا: مُلك ولا حُتم ولا خُلد. ولسنا نعرف سببًا أوجب هذا العدل في هذه الأسماء ... وبعد فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئًا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه وإن خفيت عنا،وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا.[٣]"

والاعتباط قديم ،ظهر عند سيبويه في الكتاب ،قال :"قال يونس: من صرف هنداً قال: هذه هندٌ بنت زيدٍ، فنون هنداً؛ لأن هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم تدركه علة. وهكذا سمعنا من العرب.[٤]"

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٠٣).
(٢) الخصائص (١/ ٦٧).
(٣) الخصائص (١/ ٥٢ – ٥٤).
(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٦).

ولم يرد عن القدماء تعريف للاعتباط إلا ما ذكره الرضي ضمناً؛إذ قال:" يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب قاض وعصا، وإلا فكلّ حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضًا. حذف بلا علة، وحذف الاعتباط مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علة فهذا اصطلاح منهم[١] " .

والرضي يرى –موافقة لغيره في الاصطلاح فقط – أن الحذف الاعتباطي واقع في الكلام،وإلا فإنه يرى أن كل حذف القصد منه التخفيف عرف له سبب موجب أو لم يعرف.

ويبدو أن هذا هو رأي ابن جني أيضاً،فقد قال:" أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره.[٢]"

ومن أشهر ما قيل فيه بالاعتباط الهمز من غير سبب في :

١- وجوه قالوا أوجوه ،وفي وُعِد قالوا أُعد ،وفي وقتت قالوا:أقتت،يقول المبرد:"فَمَتَى انضمّت الْوَاو من غير علَّة فهمزها جَائِز وَذَلِكَ قَوْلك فِي وُجوه أُجوه وَفِي وُعِدَ أُعِدَ وَمن ذَلِك قَوْله "وَإِذا الرُّسُل أقتت.[٣] "

٢ - الحذف اعتباطاً في فوك،فحذفت الهاء منه ،ولو جاء على الأصل لقيل:فوهك،يقول العكبري:"وأمَّا فوك فأصله (فَوْهٌ) فحذفت الْهَاء اعتباطاً وأبدل من الْوَاو ميمٌ. [٤]"

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٣).

(٢) الخصائص (١/ ٥٥).

(٣) المقتضب (١/ ٩٣).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٨٨).،وراجع: (٢/ ٣٢٨ ، ٣٩٢).

والحذف اعتباطاً في (يد)وأصلها :(يدي)،يقول الرضي:" وإنما حذفت اللام اعتباطًا أوّلًا، كما في: يد، ودم، ... ومن ثمّ قلّ المحذوف العين اعتباطًا، كسه ، وكثر المحذوف اللام، كيد، ودم، وغد، وغيرها.[١] "

وحذف الهمزة اعتباطاً في قول من قال إن (الله) أصله "أصله إلاهاً، وقال بأن الهمزة، التي هي فاء الكلمة، حذفت اعتباطاً، لا للنقل.[٢] "

وحذف همزة (أنا) في قول من قال:"«إنّ قائم» وأصله إن أنا قائم؛ فحذفت همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون إن فى نونها، وحذفت ألفها فى الوصل.[٣] "

ومثله كذلك قول الله سبحانه (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي) إذ الأصل لكن أنا هو الله ربى، فحذفت همزة أنا حذفا اعتباطيًا، وقيل: حذفًا قياسيًا بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن فى نون أنا[٤].

وحذف آخر المنادى ترخيماً،يقول الرضي:"إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا" [٥].

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٧٣). وراجع في حذف اللام اعتباطاً: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٥٥)،واللباب (١/ ٣٤٨).

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٩٩).

(٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٤).

(٤) انظر:مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٣٨٠).

(٥) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٣).

المبحث الخامس:نواقض الحكمة

تكاد تقوم نظرية التعليل في العربية على بيان وجه الحكمة فيما اطرد وما شذ ،وتأويل ما يوهم ظاهره مخالفة الحكمة ؛لأن العرب أمة حكيمة لا يعرف عنها غلط في كلامها ،ولا وهماً في تفكيرها ،ومن أجل ذلك فإنها لا تأتي في كلامها بما ينقض الغرض منه،ومع هذا فقد جاء ما يمكن أن يكون ناقضاً لمزاعم بناء الكلام العربي على الحكمة ،وهذا بيان بها.

أولاً :أغلاط العرب

يكاد الفكر النحوي يجمع على أن العرب أمة حكيمة في كلامها،لا يصدر منها خطأ ،ولا يستهويها غلط، فـ " اللَّحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلَّموا بطباعهم السَّليمة""[١] و " المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، " [٢] وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة، كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تَطَبُّعٍ " [٣]. وكيف يسوغ تلحين أهل اللسان "[٤] "ولا ينبغى أن يلحن العربى". [٥]

ومع ذلك ورد عن بعض النحويين نسبة الغلط إلى العرب، مما ينقض فكرة الحكمة،ومن هذا مسألة وردت في كتاب سيبويه في قوله: (ما أغفله عنك شيئاً)[٦] بنصب (شيئاً) على أن الأصل برفعها لأنها فاعل للفعل (أغفل) فأتعب النحاة أنفسهم في توهم عامل ناصب لهذه اللفظة حتى قال الأخفش " أنا

(١) مقاييس اللغة مادة (ل ح ن) ٥/ ٢٣٩ .
(٢) حاشية الصبان ١ /٢٤٨ .
(٣) حاشية الخضري ١ /١١ .
(٤) الخزانة ٩ /١٠١ .
(٥) التذييل والتكميل (٩/ ١٢٣).
(٦) انظر : الكتاب ٢ /١٢٩ .

منذ ولدت أسأل عن هذا " [١] في حين قال السيرافي " هذا الحرف ما فسره من مضى إلى أن مات المبرد " [٢] .

وجاء في كتاب الإنصاف :إن " العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه [٣] .

ويقول الرازي: " العربي قد يلحن في العربية كما أن الفارسي قد يلحن كثيرا في الفارسية، والذي يؤيد هذا الاحتمال أن الأدباء لحَّنوا أكابر شعراء الجاهلية كامرئ القيس وطرفة ولبيد، وإذا كانوا معترفين بأنهم قد لحنوا فكيف يجوز التعويل في تصحيح الألفاظ وإعرابها في قولهم؟ "[٤] .

وقد أكد القاضي الجرجاني على هذه الفكرة، وعلل التأويل النحوي بأنه: " لولا أن أهلَ الجاهلية جُدّوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة، والأعلام والحجة، لوجدتَ كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذَلة، ومردودة منفية، لكن هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظِّنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذبّ عنهم كلّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام"[٥] .

وهو ما يراه القرطاجني ، يقول: " إذ أكثر من ألَّف في هاتين الصناعتين مشفق من أن ينسب إلى العرب الفصحاء قبحاً في مجاري كلامها إلا في الندرة، فهم يتلقون كل ما روي لهم من كلامهم صحت الرواية أو لم تصح بالتسويغ والتحسين، ولا ينسبون إليهم إساءة إلا حيث يعييهم الحيل في الاعتذار عنهم [٦]

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١ / ٦١ .
(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٦١).
(٣) الإنصاف ١ /١٩٩ ، وانظر : المرجع نفسه ١ /٧٣ .
(٤) المحصول للرازي ١ /٣٩١ .
(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه ،صـ ٤ .
(٦) منهاج البلغاء ،صـ ٢٥٦ .

وكذلك ابن فارس يرى :أن "الله تعالى ما جعل الشعراء " معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وَمَا أَبَتْهُ العربية وأصولها فَمَرْدُودُ" (١)

ومن المحدثين من يرى أن العرب تخطأ في كلامها وأنهم يجري عليهم الغلط، ومنهم الدكتور عبد الفتاح سليم يقول:" أذهب إلى ما هو أبعد، فأقرر أن العربي قد وقع منه الخطأ فعلاً... ولا أرتاح كثيراً إلى هذه الروايات التي تنزه العربي عن الخطأ، بل تنزهه عن نطق لهجة غيره (٢).

وقد استند هؤلاء في دعواهم إلى أن:.

* العربي بشر كسائر الناس يجوز عليه الغلط و الغفلة.

* و إن إعظام المتقدم هو الذي ستر عليهم ونفى الظنة عنهم.

والذي أراه أن طرح مسألة جواز الغلط على العرب ليس مسقيماً، فالمسألة جاوزت البحث عن صحة الكلام والخطأ ؛إذ هي ليست محل نقاش ؛إذ لم يسبقهم غيرهم لنقيس كلامهم عليه ،فهم المقيس عليه ،وكلام من بعدهم هو المقيس ،والشرط الأهم في المقيس عليه أن يكون لعربي قحٍ ،فإذا ثبت هذا جاوزنا مسألة الصح والخطأ فيه إلى البحث عن كيفية موافقة من بعدهم كلامهم؛ليلحق غير العربي بالعربي.

ثانياً :نقض الغرض

الاستدلال بنقض الغرض من الأدلة العقلية عند النحويين لتفسير الحكم النحوي أو ترجيح رأي على آخر،معتمداً على أمر رئيس وهو أن العرب أمة حكيمة لا تفعل الشيء ثم تنقضه ،فهذا عبث .

(١) ذم الخطأ في الشعر ،صـ ٢٣ .

(٢) المعيار في التخطئة والتصويب ،صـ ٤١ .

وقد صرح ابن إياز بأن نقض الغرض ليس من الحكمة فقال: "ليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله .[١]"

ومن أمثلته حذف نون التوكيد ، في قول الشاعر :

اضرب عنك الهمومَ طارقَها ضربك بالسوط قونَسَ الفرسِ [٢]

يقول السيوطي : " وحذف نون التوكيد، وغيرها من علاماته جاري عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب، والحذف من مظان لاختصار، والإيجاز"[٣]. ومن أمثلته أيضاً تعليل النحويين لعدم زيادة الألف أولاً ؛لأنها دائماً ساكنة،ولا يجوز أن يجتلب لها همزة وصل لأمرين، يقول الإمام عبد القاهر:

أحدهما: أن همزة الوصل تكون مكسورة، والألف لا تقر بعد الكسرة.

١- **والثاني:** أنه لو فتحت الهمزة قبل الألف، لكان لا ينتفع بها إلا في الابتداء ، فأما في الدرج، فلا يؤمن وقوعها بعد الضمة والكسرة إذ لا يلزم المتكلم أن يأتي بالكلمة التي تزاد الألف فيها بعد كلمة مفتوحة الآخر، ولوألزمت الكلمة الهمزة قبل الألف المفروض زيادتها، وقطعت لكان ذلك أمرا بعيدا ضيق الحكمة لأجل أن الزيادة لا تبلغ من قوتها أن يجتلب لها شيء آخر، ومثاله كالطفيلي يجر أثقل منه، ثم يؤدى إلى نقض الغرض، لأن الهمزة لو ألزمت وقطعت، لصارت هي الأولى دون الألف، ونحن في زيادة ألف أولًا"[٤].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف (ص: ٢٣٨).

(٢) البيت من المنسرح ، ونسب لطرفة في المزهر، للسيوطي (١/ ١٧٧)وهو في : الخصائص (١/ ١٢٧) ، و الإنصاف (٢/ ٤٦٣) ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٢/ ٥٦٨ ، ٥٩١) ، و ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤١٣).

(٣) الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٤).

(٤) المقتصد في شرح التكملة، للإمام عبد القاهر ، ص ١٢٠٢) .

ثالثاً :الحمل على التوهم

المقصود من التوهم هو إعطاء ما يستحقه حكمُ ما لحكم آخر لا يستحقه لشبه بين الحكمين.

وقد ظهر لفظُ "التوهم" في مصنفات النحو الأولى، بدءًا بكتاب سيبويه[١] إمام النحاة؛ إذ جعله سببًا لمجيء بعض التراكيب على غير وجهها الذي يقتضيه قياسُها. ثم تداوله عددٌ من النحاة من بعده .

وقد صرح الرضي بأن "الحمل على التوهم – ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح – بعيدٌ من الحكمة.[٢]"

غيرَ أنهم لم يفردوه في مؤلفاتهم بحديث خاص عنه، عدا ابن هشام الذي حصره في باب العطف لا غير[٣] وبعضهم صنّفه ضمن باب الضرورات في الشعر". ومنهم السّيرافي[٤]، والألوسي[٥].

وقد تلقاه كلهم أو أكثرهم بالقبول، معترفين بصحته، وإن رفضوا قياسيته[٦] في حين " وسمه آخرون بصريح الخطأ واللحن" [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ،٢ / ٤٢ ، ٣ /٥١ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٦٠٥ ، ٤ /١٦٠ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (١/ ٣٠).

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٢٢ .

(٤) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي ، صـ١٩٥.

(٥) انظر : الضرائر، للألوسي ، صـ ٢٧٦.

(٦) انظر : البحر المحيط ،٤ /٢٩٥ ، ٥ /٣٤٨ ، و٦ /١٨٣ ، ٩ /٢٥٩ ، وحاشية الصبّان، ١/ ٢٥٠.

(٧) التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠، صـ١٤٦ .

ومن التوهم ما كان يعبر عنه سيبويه بالخطأ،وقد وضح ابن هشام هذا، قال: " قال سيبويه[١] : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعين ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) ومراده بالغلط هنا ما عبر عنه غيره بالتوهم، وتوهم ابن مالك أنه أراد الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن تثبت شيئا نادراً لإمكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط"[٢] . وفى كتاب سيبويه ما يقوى هذا الفهم ، فقد قال فى جمع (مصيبة) على (مصائب)، " فأما قولهم (مصائب) فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن(مصيبة)(فعيلة) "[٣] وفى الصحاح للجوهرى مثل ذلك: قال فى جمع (مأقى) "جمعوه على (مآق) على التوهم"[٤].

والربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم في الدلالة اللغوية؛ إذ إن من معاني التوهم التمثيل والتخيل.

أما تعبير سيبويه عنه بالغلط [٥] "فليس مراده بذلك الخطأ واللحن، وإنما المراد أن يعامل شيءٌ معاملةَ آخر على سبيل الافتراض لفائدة في الدلالة. ويوضح الأنباري ذلك قائلاً: "وأما ما حكوه عن بعض العرب (أنك وزيد ذاهبان) فقد ذكر سيبويه[٦] أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا

(١) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.
(٢) مغنى اللبيب (١/ ٣).
(٣) الكتاب ٣٥٦/٤.
(٤) الصحاح مادة (مأق) .
(٥) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٥/٢ ، ١٦٠/٤ .
(٦) انظر : الكتاب ١٥٥/٢

استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا:(ما أغفله عنك شيئًا) "[1] .

ويقول الكفوي موضحاً أن هذه العملية هي عملية قياسية بانزياحها عن المعهود المتوقع، لها مقصدٌ من جهة السامع، وهو ما عبر عنه سيبويه كما سبق بنية الاستعمال: " وليس المراد بالتوهم الغلط ، بل المراد:العطف على المعنى، أي: جوَّز العربي في ذهنه، ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف، ملاحظاً له، وهو مقصد صواب "[2] .

ومن المهم النظر إلى العطف على التوهم على أنه أحد مظاهر الحمل على المعنى[3] فهو من باب شجاعة العربية، وقدرتها على الاتساع، وهو ظاهرة من ظواهر اللغة اللازمة التي لا تنفك عنها؛ لأن التوهم علامة السليقة والتلقائية، وعدم التكلف أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياسُ اللغة المتكلمة. وهو الظاهرة التي يقع فيها صاحب السليقة بعفوية ودون وعي، ويدركها الدارسُ المعنيُّ بالتحليل اللغوي بتأمل ووعي. ولهذا لا يضر العربيَّ ولا يطعن في سليقته ولا ينقص قدرَ الثقة فيما روي عنه أن يوصف شيءٌ من كلامه بالتداخل مع ما يقتضيه قياس شيء آخر، ولا أن يوصف من هذه الجهة بأنه غَلِط؛ لأن الحكم بالغلط إنما هو وصف للقياس المنطقي الذي جاء وجه الكلام عليه، وكان يفترض أن يأتي على وجه آخر، أو أن يقتضيه على وجهه قياسٌ آخر، وليس وصفًا للمتكلم أو لمدى معرفته اللغة وتمكنه منها.

---

(١) الإنصاف للأنباري ١ / ١٩١.

(٢) الكليات ، للكفوي ، صـ١٠١٠ .

(٣) أورده ابن جني في باب الحمل على المعنى .أنظر : الخصائص ٤٢٤/٢، وراجع : البرهان للزركشي ، ٤ /١١٢ .

وليس في تخريج آي القرآن الكريم على التوهم في حقيقة الأمر ادعاءٌ أن الوهم يجوز على المولى

سبحانه وتعالى عن ذلك؛ لأن القرآن إنما نزل بلغة العرب، وفيه ما فيها من ظواهرها اللازمة بالضرورة، وهو الأمر الذي يجب التنبيه عليه باستمرار، واستصحابه في الدرس النحوي واللغوي عموماً، فقد قال إمام النحاة سيبويه: "ولكنّ العباد إنما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون""[١] وقال أبوعبيدة: "وفي القرآن مثل ما في الكلام العربيّ من وجوه الإعراب. ومن الغريب، ومن المعاني""[٢]. ولهذا نجد أبا حيان يقول عنه: " التوهم المعهود مثله في لسان العرب " [٣] .

وينظر بعض المحدثين إلى ما قيل فيه بالتوهم على أنه تدرج لغوى وهو مسئول عن خلق صيغ جديدة فى الحقل اللغوى، ولا يصح النظر إليه على أنه صيغ شاذة كما يرى علماء العربية، يقول[٤] : " بل هى كما نفهمها مرحلة من مراحل حياة الكلمة لم تتكامل فى تطورها ونموها" [٥].

والحقيقة أن (التوهم) صدر عن العرب عن وعى وإرادة لا عن غفلة وخطأ، فقد قال ابن جنى فى (باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى) [٦] "وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه حتى لحق بالأصول عندهم، فما ظنك بالزائد ذى المعنى .... وعليه جاء

(١) الكتاب ١ /٣٣١ .
(٢) مجاز القرآن ، ١ /٩ .
(٣) البحر المحيط ١ /١٢٦ .
(٤) انظر: اللهجات العربية فى التراث د/ أحمد علم الدين الجندى ٥٤٧/٢، ٥٤٨.
(٥) السابق نفسه ٥٤٨/٢.
(٦) انظر: الخصائص ٢١٦/١.

(تمسكن) و(تمدرع) و(تمنطق) و(تمندل) ... ففى هذا شيئان، أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول. "[١].

وذهب بعض المحدثين ناسباً القول إلى ابن جنى – "إلى أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين : دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها، ومما زيد معها من الميم، ويوضح ابن جنى[٢] ذلك فى الفعلين: (تمدرع) و(تمسكن) ، فإن دلالة مجردهما من الميم: (تدرع) و(تسكن) تغاير دلالة المزيد و(تدرع) : لبس درع الحرب، و(تمدرع): لبس مدرعة أو قميصاً من الصوف، و(سكن) من السكون، و(تمسكن) من المسكنة: أى الفقر"[٣].

وهى ملاحظة واعية، نبَّه إليها ابن جنى حين قال :

"ألا تراهم إذا قالوا (تمدرع) و(تمسكن) وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمن (الدرع) و(السكون) ، أم من (المدرعة) و(المسكنة) وكذلك بقية الباب"[٤]. .

(١) الخصائص ٢٢٨/١، ٢٢٩ بتصرف.

(٢) انظر: الخصائص ٢٢٩/١.

(٣) تيسيرات لغوية . د/ شوقي ضيف صـ ٩٩.

(٤) الخصائص ٢٢٩/١.

خاتمة

الحمد لله أولاً وآخرًا ،ونسأل الله العفو عما بدر من نقص وتقصير ،وبعد...

فقد ظهر من خلال ما سبق أن النظرية النحوية قائمة على فكرة حكمة العرب في كلامها ،وأن هدف النحويين هو الكشف عن وجوه هذه الحكمة ،ورد ما قد يغمض فيه وجه الحكمة إليها بالتلطف والتأويل.

- يبدو أن النظرة إلى حكمة العربية مرتبطة بإيمان اللغويين بأن اللغة وحي من الله ،أودع سرها في العربية،وجبل العرب على النطق بها سجية.
- التعليل بالحكمة إنما هو على سبيل الاسترشاد،وهو ليس علة وجوبية.
- عني النحويون بالكشف عن وجه الحكمة ؛من خلال مؤلفات تحمل عناوين تكشف الأسرار ،وتوضح دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وهذا يظهر بوضوح في مصنفات النحويين الذي حاولوا سبر (سر صناعة الإعراب)و كشفوا عن (أسرار النحو) و(أسرار العربية) وعملوا جاهدين على (إظهار الأسرار)فظهرت لهم(نتائج الأفكار).
- حرص النحويين الشديد على التأويل، يرتد إلى اعتقاد النحويين في حكمة اللغة العربية وعبقريتها.
- تتجلى مظاهر حكمة العرب في كلامها على مستوى الأصوات المفردة وعلى مستوى الألفاظ،وعلى مستوى التراكيب.
- لا يعني أن تكون اللغة حكيمة أن تخلومن الشاذ والضعيف والضرورة،بل من حكمة العرب أنها جمعت في كلامها بين القوي والضعيف والقياس والشاذ،والسعة والضرورة،مع قدرتهم على ترك الأدنى منزلة،ولكنها فعلت ذلك استشرافاً للمستقبل،وتيسيراً على اللاحقين.
- العلل الثواني والثوالث وجه عقلي متقدم يدل على حكمة اللغة في مستوياته المتصاعدة.
- كانت الحكمة حاضرة بقوة في قواعد التوجيه الأصولية عند النحويين.

- لم يزعم النحويون أنهم يعرفون سبب كل ما ورد عن العرب،بل يعرفون أكثره،وربما سكتوا عن بيان العلة ،لجهلم بها.
- احتاطت العرب مما ينقض أغراضها،وهذا ينسجم مع حكمتهم .
- من المهم النظر إلى العطف على التوهم على أنه أحد مظاهر الحمل على المعنى فهو من باب شجاعة العربية.
- الإيمان بعبقرية العربية ليس من باب التعصب،هذا مع الاعتراف بأن أصحاب كل لغة بلغتهم مشغوفون ولها مؤثرون،ولكن من درى العربية وأتقن غيرها عرف فضل هذه اللغة الشريفة،واستبانت له وجوه دقتها وبراعتها،وبهذا استدل ابن جني على أن العربية تفضل لغات العجم(١).

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٤٣).

قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب والبحوث

١- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي ،تحقيق: عبد الرزاق عفيفي،المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

٢- ارتشاف الضرب ،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)،عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٥- أصول الفقه لأبي زهرة، دار الفكر العربي.

٦- الأصول فى النحو ،ابن السراج النحوى تحقيق: د . عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩ م .

٧- الاعتصام ، الشاطبي ، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د . محمد بن عبد الرحمن الشقير ، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد ، الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصيني ، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٩

٨- الاقتراح في أصول النحو،السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ،ط١: ، ١٤٠٩.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفكر – دمشق .
١٠- الإيضاح في علل النحو (المتوفى: ٣٣٧ هـ)،المحقق: الدكتور مازن المبارك،دار النفائس – بيروت،الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
١١- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان ، تحقيق: صدقي محمد جميل،دار الفكر – بيروت.
١٢- البرهان في أصول الفقه ، إمام الحرمين الجويني، تحقيق : عبد العظيم محمود الديب ،دار الوفاء – المنصورة – مصر الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ..
١٣- البرهان في علوم القرآن ،للزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة: الأولى، - ١٩٥٧ م.
١٤- البلاغة وحكمة اللغة ،محمد مشبال ، مجلة فكر ونقد ،السنة الثانية ، عدد ١٧، مارس ١٩٩٩م.
١٥- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور، ترجمة الدكتور عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة العربية.
١٦- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر.
١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي ، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: جـ١- ٥ دار القلم – دمشق، باقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – السعودية، ط١، د ت.
١٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ،المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، د ط، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
١٩- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه ، المحقق: محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، د ط، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ..

٢١- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي،زارة الأوقاف في الكويت،ط١، ٢٠٠٩ م.

٢٢- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠.

٢٣- تيسيرات لغوية . د شوقي ضيف ،دار المعارف، سنة ١٩٩٩ م.

٢٤- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، محيي الدين محسَّب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨ هـ.

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ،المحقق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٢٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري ، دار الفكر- بيروت، د ط، د ت.

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبان الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٨- الخصائص، ا بن جني ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٩- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٠- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق الدكتور محمد عبد الواحد جمران،مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ٢٠٠٦ م.

٣١- ديوان الشماخ، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي،دار المعارف بمصر.
٣٢- ذم الخطأ في الشعر ، ابن فارس، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي.
٣٣- الرد على النحاة، ابن مضاء، ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ -١٩٧٩م.
٣٤- رسالة الحدود، الرماني ،المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.
٣٥- سر الفصاحة، ا بن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م
٣٦- الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي،مطبوعات جامعة الكويت / ١٩٧٤ هـ.
٣٧- شرح أبيات سيبويه، السيرافي ، المحقق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة مصر، د ط، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
٣٨- شرح أبيات مغني اللبيب ،البغدادي،المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق،دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).
٣٩- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
٤٠- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب عضد الدين الإيجي وعلى المختصر والشرح حاشية سعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ) وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (المتوفى: ٨٨٦ هـ) وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي

(المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

٤١- شرح الكافية لابن فلاح ، رسالة علمية من جامعة أم القرى ، للطالب نصار بن محمد بن حسين حميد الدين،بإشراف الدكتور محسن العميري، ١٤٢٢ هـ.

٤٢- شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي ،تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.

٤٣- شرح اللمع، في النحو،الباقولي، الدكتور محمّد خليل مراد الحربي،دار الكتب العلميّة، ط١ ، ١٤٢٨ هـ.

١- شرح المفصل، ابن يعيش ،الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.

٤٤- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، المحقق: د. صاحب أبو جناح،جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٤٥- شرح شافية ابن الحاجب ،لرضى الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تحقيق: الأستاذ. محمد نور الحسن وزميليه . دار الكتب العلمية ١٩٨٢م .

٤٦- شرح كافية ابن الحاجب ،لرضىّ الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ) . تحقيق: د. يوسف حسن عمر ، جامعة ، قار يونس .

٤٧- شرح كتاب سيبويه، السيرافي ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٨- الصحاح، الجوهري،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين – بيروت ،الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٤٩- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، ، للألوسي ، المطبعة السلفية ، مصر.: ١٤٢٠ هـ..

٥٠- العلة و التعليل بين النحاة و الفقهاء ،محمد بن حجر ، دار الكتاب الأكاديمي.
٥١- علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف،دار الحديث، القاهرة.
٥٢- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، لابن الطيب الفاسي،تحقيق الدكتور محمود فجال،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ١٤٢٣ – ٢٠٠٢م.
٥٣- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ،العز بن عبد السلام ،. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة،طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م.
٥٤- الكتاب ، سيبويه ،المحقق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
٥٥- كتاب الشعر، الفارسي ، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أ المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٥٨- لمع الأدلة ، الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.
٥٩- اللهجات العربية فى التراث، د أحمد علم الدين الجندى ، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨م.
٦٠- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ، للسيرافي ، تحقيق: عوض بن حمد القوزى الطبعة: الثانية ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م.

٦١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،ابن الأثير المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ.

٦٢- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ،المحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١هـ..

٦٣- مجمع الأمثال، الميداني ، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ،دار المعرفة – بيروت، لبنان

٦٤- المحصول، الرازي ،دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٦٥- المدارس النحوية، شوقي ضيف ،دار المعارف.

٦٦- المزهر ، للسيوطي ،تحقيق: محمد جاد المولى – محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي،طبعة عيسى البابي الحلبي.

٦٧- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي المحقق: حسن هنداوي ،دار القلم – دمشق، دار المنارة – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٨- المستصفى، الغزالي ،تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، -١٩٩٣م

٦٩- المستوفى في النحو، لابن الفرخان، تحقيق حالد عبد الكريم الشرع، طهران، ١٤٣٤ هـ.

٧٠- معاني القرآن، الفراء ،المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٧١- المعيار في التخطئة والتصويب ، د عبد الفتاح سليم ، دار المعارف، ط١، ١٩٩١ م.

٧٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ،تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد،منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
٧٣- المفردات في غريب القرآن، لراغب الأصفهاني ،المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢هـ.
٧٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٧٥- مقاييس اللغة، ابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد – بغداد، د ط، ١٩٨٢م.
٧٧- المقتصد في شرح التكملة. للإمام عبد القاهر الجرجاني،تحقيق :أحمد بن عبد الله بن إبراهيم ، الدويش،سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠٠٧ م.
٧٨- المقتضب، المبرد ،المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
٧٩- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني ، دار إحياء التراث القديم، د ب، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٨٠- منهاج البلغاء ، حازم القرطاجني، تحقيق محمد بن الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٦م.
٨١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان، تحقيق سيدني جلازر،دار أضواء السلف، ١٩٧٤ هـ..

٨٢- الموافقات ،الشاطبي (، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر: دار ابن عفان ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٨٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.
٨٤- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م
٨٥- النحو العربي ،العلة النحوية، مازن المبارك،المكتبة الحديثة، ١٩٦٥ م.
٨٦- النحو العربي، للمستشرقة الفرنسية، جوليا كريستيفا،ترجمة: بسام بركة، مجلة الفكر العربي المعاصر ،مركز الإنماء القومي العدد: ٢٥، سنة : ١٩٨٣ .م
٨٧- نزهة الخاطر العاطر لعبدالقادر بدران شرح كتاب روضة الناظر وجُنَّة المناظر لابن قدامة دار الحديث بيروت ومكتبة الهدى رأس الخيمة الامارات العربية المتجدة ١٩٩١ · ط١.
٨٨- النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، نعمة رحيم العزاوي،العراق.
٨٩- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني ، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥-فهرس الموضوعات

المقدمة	١٧٠٧
خطة البحث	١٧١١
التمهيد	١٧١٢
العلة والتعليل	١٧١٢
التعليل بالحكمة	١٧١٣
حجية التعليل بالحكمة	١٧١٥
حجية التعليل بالحكمة بين الأصوليين والنحويين	١٧١٦
المبحث الأول:مظاهر الحكمة في لغة العرب	١٧٢١
المبحث الثاني:حكمة النحويين في تعليل الحكم النحوي	١٧٣٢
الحكمة وتعليل الوضعيات	١٧٣٤
المبحث الثالث :قواعد التوجيه المعللة بالحكمة	١٧٣٩
حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة	١٧٣٩
الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص	١٧٤٠
الأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه	١٧٤١
اللائقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل	١٧٤١
الحكمةُ تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل	١٧٤٢
الحكمة تقتضي خروج بعض المعتل على أصله	١٧٤٣
الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول	١٧٤٣
من الحكمة أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول	١٧٤٤
الحكم يُدار على المَظِنة لا على نفس الحِكْمة	١٧٤٥
إدخال الإلباس في الكلام ليس من الحكمة والصواب	١٧٤٦
المبحث الرابع:الاعتباط	١٧٤٧

المبحث الخامس:نواقض الحكمة ١٧٥٣
أولاً :أغلاط العرب ١٧٥٣
ثانياً :نقض الغرض ١٧٥٥
ثالثاً :الحمل على التوهم ١٧٥٧
خاتمة ١٧٦٢
قائمة المراجع ١٧٦٤
فهرس الموضوعات ١٧٧٣